منظمـة الصحـة العالميـة

جمعية الصحة العالمية التاسعة والخمسون
البند ١١-٦ من جدول الأعمال المؤقت

ج٥٩/١١ إضافة ١
١٨ أيار/ مايو ٢٠٠٦
A59/11 Add.1

تقرير عن الآثار الإدارية والمالية المترتبة بالنسبة إلى الأمانة نتيجة للقرارات المقترح اعتمادها من قبل المجلس التنفيذي أو جمعية الصحة

١-	**القرار**: مسودة الاستراتيجية العالمية بشأن توقي ومكافحة الأمراض المنقولة جنسياً
٢-	**الصلة بالميزانية البرمجية**
	مجال العمل
	الصحة الإنجابية
	النتيجة المتوقعة
	تقديم الإرشادات والدعم على نحو ملائم لتحسين رعاية الصحة الإنجابية والجنسية في البلدان عن طريق نشر المعايير القائمة على القرائن وما يتصل بذلك من سياسات ومن مبادئ توجيهية تقنية وإدارية. تقديم الدعم في مجال السياسات والدعم التقني بصورة فعالة إلى البلدان من أجل تصميم وتنفيذ خطط شاملة لزيادة فرص الحصول على خدمات عالية الجودة في مجال رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، وتعزيز إتاحة تلك الخدمات، وتعزيز الموارد البشرية، وبناء القدرات في مجال الرصد والتقييم. تقديم الدعم التقني الكافي إلى البلدان لتحسين الصحة الإنجابية والجنسية عن طريق أعمال فردية وأسرية ومجتمعية. حشد وتنسيق الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق المرامي الإنمائية الدولية في مجال الصحة الإنجابية، بما في ذلك الرصد العالمي.

الأيدز والعدوى بفيروسه	تقديم الدعم للبلدان لتعزيز قدرات نُظمها الصحية على الاستجابة لمقتضيات مكافحة الأيدز والعدوى بفيروسه وللحالات المرضية المرتبطة به، بما في ذلك توفير الدعم لإعداد سياسة قطاع الصحة وللتخطيط، ودمج التدريب وأداء الخدمات في سائر الخدمات الصحية الأخرى، بما في ذلك خدمات صحة الأمهات والأطفال وتنظيم الأسرة والسل وحالات العدوى المنقولة جنسياً والعلاج من إدمان المخدرات.

(تُذكر بإيجاز الصلة بالنتائج المتوقعة والمؤشرات والأهداف المنشودة والبيانات المرجعية)

توفر مسودة الاستراتيجية إطاراً يمكن فيه تعزيز استجابة عالمية معجلة من أجل توقي ومكافحة الأمراض المنقولة جنسياً.

ومع تقديم الدعم التقني المناسب سيزيد عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وخطط جديدة أو محدثة لتعزيز إتاحة وتوافر الخدمات العالية الجودة الخاصة برعاية الصحة الجنسية والإنجابية، وسيزيد عدد البلدان التي تستخدم أو تكيف أدوات المنظمة ومواردها فيما يخص توقي الأيدز والعدوى بفيروسه والأمراض المنقولة جنسياً وتدبيرهما العلاجي.

٣- الآثار المالية

(أ) تبلغ التكلفة الإجمالية المقدرة للتنفيذ خلال "مدة سريان" القرار (مقربة إلى وحدات يبلغ كل منها ١٠ ٠٠٠ دولار أمريكي، بما في ذلك تكاليف الموظفين والأنشطة) ١١٥ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي

(ب) تبلغ التكلفة المقدرة للثنائية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (مقربة إلى وحدات يبلغ كل منها ١٠ ٠٠٠ دولار أمريكي، بما في ذلك تكاليف الموظفين والأنشطة) ٢٣ ٠٦٠ ٠٠٠ دولار أمريكي

(ج) من التكلفة المقدرة المذكورة في الفقرة (ب)، ما المبلغ الذي يمكن إدراجه ضمن الأنشطة المبرمجة الحالية؟

يمكن استيعاب نحو ٤ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي من المصروفات المقدرة للثنائية الحالية في إطار الأنشطة المبرمجة الحالية. ويلزم تمويل إضافي قدره ١٨ ٨٦٠ ٠٠٠ دولار أمريكي. وعلى الرغم من أن مسودة الاتفاقية تشمل أنشطة مندرجة ضمن الميزانية البرمجية فمن المتوقع أن تلزم موارد إضافية من أجل تحقيق التنفيذ العالمي.

٤- الآثار الإدارية

(أ) مواقع التنفيذ (تُذكر مستويات المنظمة التي سيضطلع فيها بالعمل، وتذكر الأقاليم المحددة حسب الاقتضاء)

على المستوى القطري أساساً، على الرغم من أنه ستلزم قدرات إضافية على الصعيد الإقليمي لدعم مكاتب ممثلي المنظمة. أما في المقر الرئيسي فسيلزم الحد الأدنى من الموظفين الإضافيين.

(ب) الاحتياجات الإضافية من الموظفين (تُذكر الاحتياجات الإضافية معبراً عنها بعدد الموظفين المتفرغين، مع ذكر مجموعة المهارات اللازمة)

يلزم في المقر الرئيسي موظفان مهنيان لهما خبرة في التخطيط والبحوث في مجال الأمراض المنقولة جنسياً و/ أو فيروس الأيدز، إلى جانب اثنين من موظفي فئة الخدمات العامة؛ وفي المكتب الإقليمي لشرق المتوسط يلزم مسؤول تنسيق بشأن الأمراض المنقولة جنسياً له خبرة في التخطيط والبحوث في البرامج المتعلقة بهذه الأمراض؛ كما سيلزم في المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ مسؤول تنسيق بشأن الأمراض المنقولة جنسياً. أما على المستوى القطري فسيلزم ٣٥ موظفاً من موظفي البرامج الوطنيين ذوي الدراية الخاصة بالتخطيط في مجال مكافحة تلك الأمراض، وذلك على النحو التالي: ١٣ موظفاً في الإقليم الأفريقي، و٥ موظفين في إقليم الأمريكتين، و٣ موظفين في إقليم جنوب شرق آسيا، و٥ موظفين في الإقليم الأوروبي، و٤ موظفين في إقليم شرق المتوسط، و٥ موظفين في إقليم غرب المحيط الهادئ.

(ج) الأطر الزمنية (تُذكر الأطر الزمنية العامة للتنفيذ والتقييم)

ستبدأ أنشطة الدعم والدعوة من أجل تنفيذ مسودة الاستراتيجية في الثنائية ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛ وسيكون التركيز الرئيسي في المدة ٢٠٠٧-٢٠٠٩. ومن المتوقع إجراء تقييم في منتصف المدة خلال عام ٢٠١٠ وإجراء تقييم مفصل في أوائل عام ٢٠١٥.

= = =